



إعادة اكتشاف أميركا من جديد

أجل حماية مصالح اللوبيات المالية والاقتصادية في الداخل والخارج. نجحت الولايات المتحدة في تقديم نفسها كقوة لا تقهر، وهذا صحيح من الناحية العسكرية والتكنولوجية على الأقل، ولكن على المدافعين عن النموذج الأميركي أن يراجعوا حساباتهم، خاصة في المسائل الاجتماعية والحقوقية. الدولة العظمى تواجه تاكلًا من الداخل، خاصة من قبل الفئات المهمشة، التي يقدر مساهماتها الفعلية في البناء، المستقبل إلى تفكيكها بعد أن أضرت بوحدة شعبها المتعدد الأعراق. علينا أن ننظر إلى الأحداث الحالية على أنها قد تتكرر في أكثر من مناسبة، وعلى أكثر من صعيد، نتيجة للتجيش الإثنوي من قبل أفراد وجماعات، أو من قبل قوى سياسية رغبة في تغيير دراماتيكي لمؤسسات الحكم ومراكز النفوذ السياسي والاقتصادي، من خلال استغلالها التناقضات الاجتماعية، أي بذات السلاح الذي تستعمله واشنطن لتغيير الأنظمة والحكومات في دول أخرى.

في شوارعها يثبت أنها تعاني من تحديات اجتماعية واقتصادية كبرى، كما أن أذوناتها لاخترق الدول الأخرى بانت تمثّل خطراً حقيقياً عليها من الداخل. فوسائل التواصل الاجتماعي مثلاً، التي سعى الأميركيون إلى أن يجعلوا منها أداة لفرض العولمة، وإلى التحكم في المعطيات العامة للدول والشخصية للأفراد، هي التي أصبحت اليوم تهدد كيان الولايات المتحدة، وقد تؤدي في المستقبل إلى تفكيكها بعد أن أضرت بوحدة شعبها المتعدد الأعراق. علينا أن ننظر إلى الأحداث الحالية على أنها قد تتكرر في أكثر من مناسبة، وعلى أكثر من صعيد، نتيجة للتجيش الإثنوي من قبل أفراد وجماعات، أو من قبل قوى سياسية رغبة في تغيير دراماتيكي لمؤسسات الحكم ومراكز النفوذ السياسي والاقتصادي، من خلال استغلالها التناقضات الاجتماعية، أي بذات السلاح الذي تستعمله واشنطن لتغيير الأنظمة والحكومات في دول أخرى.

وبينما يتهّم الرئيس الأميركي دونالد ترامب وسائل التواصل الاجتماعي بنشر الأكاذيب وتزوير الحقائق، تضغط واشنطن بقوة ضد أي بلد آخر، خاصة إن كان من العالم الثالث، في حال تجرّوه باتخاذ إجراءات وقائية ضد أعمال تخريبية، أو الأهداف التي لا تخلو من نوايا شريرة في حق المجتمعات الأخرى وخاصة المجتمعات العربية. لتصور لحظة أن مظاهر قمع المحتجين بالمدن الأميركية تحدث في بلد عربي كعصر، أو السعودية مثلاً، كيف سيكون الموقف الأميركي حينها؟ دون شك، صاحبنا وساخطاً ومنذنا ومستنكراً وداعياً بكل قوة إلى احترام من سيصفهم بالمدنيين العزل، حتى وإن كانوا مخربين وموظفين في ممارسة العنف ضد مؤسسات الدولة.

ولنتنظر التقارير الدورية لوزارة الخارجية، والبيانات المرسلة لهيومن رايستس ووتش، والقرارات الصادرة عن الكونغرس، وتعليق الصحف والمجلات التي ستصنّب جميعاً في وصم مجتمعنا بالذاتكورية والاستبداد.

ما يجري في الولايات المتحدة ويتابعه العالم، هو رد فعل لطبقات مسحوقة وجدت في الاحتجاجات مناسبة للنهب والسلب والتخريب والنار والتشفي من مؤسسات الدولة، كما يحدث عند حصول أي انفلات في أي بلد من بلداننا الفقيرة، والسبب أن أكبر اقتصاد في العالم مبني على سياسات رأسمالية مجحفة في حق الملايين من السكان المحليين.

أشارت إحصائيات العام 2019 إلى أن 38 مليون مواطن أميركي، يعيشون تحت خط الفقر، وترتفع هذه النسبة بين الأقليات، كما يعيش تحت مستوى خط الفقر ما لا يقل عن 12 مليون طفل، أي ما يقرب من سدس الأطفال الأميركيين، ويبلغ عدد المشردين ممن لا يجدون سكناً يابوهم 553 ألف شخص، ويفتقد أكثر من 30 مليون أميركي إلى التأمين الصحي. يعتقد مراقبون أن الولايات المتحدة تمر حالياً بأقسى امتحان منذ الحرب العالمية الثانية، وأن حالة الاحتجاج التي تعيش على وقعها هذه الأيام هي إنذار حقيقي، ليس لرونالد ترامب كما يريد أعداؤه أن يقولوا، ولكن للنموذج الأميركي ككل، وهو نموذج يخرّط نظرية الديمقراطية الليبرالية بشكلها الأبل للانهيار، نظراً لتزهر أدواته التي لم تعد تقنع الجماهير العريضة، بسبب عجزها عن التعبير الحقيقي عن واقع المجتمع، وظهورها كلعبة سياسية تمارس من

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

الانتفاضة الشعبية العارمة والمغلقة التي تعيشها الولايات المتحدة هذه الأيام، تضعنا أمام جملة من الحقائق، أولها نهاية الحلم الأميركي الذي طالما تم تسويقها له، واكتشاف العالم أن العضلات القوية، من النواحي الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، يمكن أن تخفي أوراها بصد نخر الجسد من الداخل، فالقوة الحقيقية للدول هي تلك التي تتجسد في الوفاء الاجتماعي، وفي شعور المواطن بقيمة العدالة الحقيقية، في ظل نظام سياسي متصالح مع نفسه ومع مجتمعه، وقادر على توفير الرفاهية والسعادة لأبنائها والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات.

الدولة العظمى تواجه تاكلًا من الداخل خاصة من قبل الفئات المهمشة التي يقدر مساهماتها الفعلية في البناء قادرة على الهدم أيضاً لتشكيل مفهومها المختلف للدولة التي تطمح إليها

كانت البداية مع مشهد رجل الأمن الأبيض وهو يلقي بقلبه على رجل أسود حتى لفظ أنفاسه الأخيرة اختناقاً، ذلك المشهد التقطته ورؤجته التكنولوجية الأميركية، وهو من صنع العنصرية التي لم يستطع المجتمع تجاوزها، وبقيت تذكره دائماً بأن على قادته أن يلتفتوا إلى حقوق الإنسان في بلادهم، قبل أن يتدخلوا في شؤون الدول الأخرى، ويجعلوا من أنفسهم أوصياء على شعوب العالم.

يجب أن تكف منظماتهم "الحقوقية" ووسائل إعلامهم عن دق الأسافين للأنظمة الصديقة قبل الدعوة، فما حدث في الدول العربية مثلاً في العام 2011 لم يصل إلى مستوى الاحتجاجات التي تعرفها الولايات المتحدة حالياً، ولكن التدخل الأميركي زاد من تأجيجها وحولها إلى مشروع تغيير شامل لفائدة قوى الإسلام السياسي، خاصة تلك التي لا تخفي عمالتها لواشنطن.

ووفق الأمم المتحدة وشبكة حقوق الإنسان الأميركية فإن "التمييز في الولايات المتحدة يتخلل جميع جوانب الحياة، ويمتد إلى جميع الأعراق غير البيضاء"، وجدت الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمات على مدى العقود الماضية، أن هناك قطاعات كبيرة من الأميركيين تعرفت بتبني وجهات نظر تمييزية حتى في أميركا الحديثة.

وذكر أحد التقارير أن واحداً من كل عشرة أميركيين أقر بأنه يحمل تحيزاً ضد الأميركيين اللاتينيين، وأن واحداً من كل أربعة لديه تحيز ضد العرب الأميركيين. ووجد استطلاع للرأي أجري عام 2018 أن 17 في المئة من الأميركيين يعارضون الزواج بين عرقين مختلفين، و19 في المئة يعارضون الزواج من المجموعات العرقية الأخرى، و18 في المئة يعارضون الزواج من السود، و17 في المئة يرفضون الزواج من البيض، و15 في المئة يرفضون الزواج من اللاتينيين.

الشعارات التي ترفعها الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تتجسد على واقعها المحلي أولاً، لأن ما يجري حالياً

هاجس الرمز عند الإخوان والانقلاب على مهاتير محمد

إلى خيار آخر. وبكل السفاهة والإنكار وخطب الكثير من السم بجرعة صغيرة من الدم، أحالته الفتوى المقاصدية إلى مخزون الذكرى، فأصبح مهاتير محمد، عندما يفصل من الحزب الذي أسسه، يكون "القرار حكيمًا" ووجه الحكمة، في المنظر المقاصدي الذي يزعم أنه يستلهم أخلاق النبوة، أن الرجل، مع أربعة من رفاقه، جلسوا في مقاعد أبعد قليلاً عن المقاعد التي يجلس عليها نواب الحزب في البرلمان.

لم يراع المتحدث المقاصدي أن الرجل ربما أراد الاعتراض، لكي يُناقش ويوضح ثم تعود المياه إلى مجاريها. ولم يراع تاريخ الرجل. لكن ممثلي "الإسلام السياسي" ومن خلال أحد عناوينهم الكثيرة (الطريقة المقاصدية) رأوا الحكمة في الفصل، وليت الأمر ظل في حدود العجرب عن "حكمة" القرار. فقد زيد عليه، التغني بالطرده من الحزب وامتداد تلك "الجرأة والقدرة على عزله وتحتيته، وهو مترعب على رأس السلطات الثلاث". ف"الزعما الكبار والقادة العظام... والزعما الأقدان بشر من البشر، لهم نقائصهم ومواضع ضعفهم، ولهم قابليتهم للإصابة بالآفات والأمراض النفسية، تماماً مثلما هو حال الأبدان".

لا نعلم هل تذكرت وكالة "الأناضول" على ماذا من السلطات يتربع أردوغان؟ وما إذا كان يخطئ أم لا؟ أو هو معرض للإصابة بالآفات والأمراض، أم إنه محصن؟ بل هل تصبح إنجازات أردوغان التي يراها المسلمون، سبباً لبعض أمراض تصيبه، مثلما يقول الشيخ المقاصدي عن مهاتير محمد، وتقل عنه وكالة "الأناضول"؟

لقد بلغت السفاهة مداها، ولاست التشهير في قول الشيخ الريسوني "لقد رأينا ومازلنا نرى، في ساحتنا العربية والإسلامية، ملوكاً ورؤساء وزعماء دينيين وسياسيين، مكتوفاً في كراسي الحكم والرئاسة حتى ملئتهم الكراسي وضاعت بهم ذرعا، حتى بلغ المرض ببعضهم درجات أصحوا منها مهازل... لم تعظوا لا بآرزل العمر الذي أحاط بهم، ولا بالأمراض التي تنخر أجسادهم".

ومثل هذا الكلام، يمكن أن يزجج السلطان عبد الحميد الثاني في قبره، لاسيما وأن الإسلاميين وغيرهم، ما زالوا يأسفون على قصف عمر حكمه في العام 1909 بأيدي انقلابيين، بعد 33 عاماً من جلوسه على كرسي السلطة، لم يتحمل خلالها دستور 1876 العثماني سوى عامين فقط! بمثل هذه الأخلاق "الأناضولية" لن يستطيع إسلاميو السياسة خداع الناس كل الوقت، لأن كل المعايير التي يمارسون هجاء الآخرين على أساسها، تكمن في طبائعهم، وفي دواخل أردوغان نفسه.

لوزراء ماليزيا. والإسلاميون العرب يتابعون تطورات ماليزيا، وفي أذهانهم هاجس الرمز الذي يفتشون عنه، وخارج أذهانهم تماماً النزعات الأقل من قومية التي تمارس علناً على مستوى جميع زعماء ماليزيا، علماً بأن ذلك البلد يزدهم بالكونونات العرقية. فالقومية والأقل منها، تعد عند الإسلاميين في العالم العربي "عصية ننتة" على قاعدة أن هناك "أمة" لا ينبغي أن تولى أي أهمية لمشتركات الثقافة واللسان والمصير. ها هو المغربي أحمد الريسوني، ذو الباع الطويل في "الفكر المقاصدي" يتعاطى مع الحدث الماليزي كمن يتعاطى مع شيء يخصه وطنياً، وتنقل وكالة "الأناضول" تصريحه، على أساس أن الشأن الماليزي يخص أردوغان، والمسألة كلها أشبه بالكراسي الموسيقية. فإردوغان، الذي توزع وكالته للأنباء تصريح أحمد الريسوني، ظل يباهي بـ"تحالفه" مع مهاتير محمد.

بمثل هذه الأخلاق «الأناضولية» لن يستطيع إسلاميو السياسة خداع الناس كل الوقت لأن كل المعايير التي يمارسون هجاء الآخرين على أساسها تكمن في طبائعهم وفي دواخل أردوغان نفسه

اليوم ينقل إعلامه إلى الموالين والمعجبين نصاً ذا تجميل شائن للزعيم الماليزي الذي عاد إلى السلطة في سن متقدمة، ثم خرج منها الآن، بعد أن كان في موضع الحفاوة، علماً بأن الرجل، في فبراير 2020 كان أكبر الزعماء سناً في العالم، ويزيد عمره أكثر من سنة، عن عمر ملكة بريطانيا، ويُعد من أكبر الذين أسسوا بمقاليدهم الحكم سناً على مر تاريخ العالم، لكنه لا يزال ناشطاً!

وفي الحقيقة، بدأ أن خروج مهاتير من السلطة (وكان قد تقاعد وغادر الحياة السياسية في العام 2003 ثم عدل عن التقاعد في العام 2018) قد أغوى الإسلاميين الموصولين بالمرکز التركي، أن الرجل لم يعد يصلح رمزا رها، بحكم السن وما تعرض له من عسف التلامذة والموالين السابقين. لذا تراهم يميلون إلى الرهان على رمز ماليزي آخر، أقصر قامته من أردوغان وتابعه له في ما ياملون، وعلى مستوى المشروع الذي يريديون.

تلقت "الأناضول" تصريح الشيخ أحمد الريسوني، لكي تفتح الطريق

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

نقلت وكالة "الأناضول" التركية، عن الفقيه المغربي أحمد عبدالسلام الريسوني، خليفة الشيخ يوسف القرضاوي، في رئاسة "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" تصريحاً غريباً حول التطورات السياسية في ماليزيا، وعن المال الأخير للزعيم الوطني مهاتير محمد. التصريح، عبارة عن معروفة هجاء مسموم، في قالب من الامتداح، ارتكز على عدة عناصر، أهمها السن الذي بلغه الرجل، وهو في الثالثة والتسعين. ومن بين دواعي الاستغراب، أن يوصف الرجل في هذه السن بوصف الذي بلغ "أرذل العمر"، وهذا وصف لا يليق بمهاتير محمد، من حيث قدرته الراهنة على العمل والحركة، أو من حيث تاريخه الذي يفترض أن الإسلاميين ظلوا يخصونه احتراماً لا تشويه شائبة.

ويبدو أن الإسلاميين العرب قد أضرموا بغضاً لمهاتير محمد، منذ أن قاد حملة ضارية للإطاحة برئيس الوزراء الأسبق نجيب تون عبدالرزاق، في أكتوبر 2017، ونجح في الإطاحة به في أغسطس من العام التالي، بعد مقاومة شديدة من نجيب، عزز خلالها قبضته على الحكم.

كانت الحملة، بسبب ما ظهر من وقائع فساد اقترفها نجيب، وأهمها تلقيه رُشوة من صفقات سلاح روسية، بخلاف الإشتباه بتلقيه رشوة أخرى عن طريق مساعديه، من صفقة شراء غواصات فرنسية، وتلك كانت فضيحة مؤكدة، لأن مساعد نجيب تعرض لابتنزاز سيدة استعان بها للترجمة، طالبته بعمولة نصف مليون دولار، فقُتل وأدين بقتلها شرطيان من حراس نجيب.

لكن نجيب ذاك، كان من الوجهة الموضوعية يدغدغ عواطف الإسلاميين، فيتحدث عن ماليزيا "دولة إسلامية لم تكن علمانية قط ولن تكون، لأن هذه العلمانية بالمفهوم الغربي تعني فصل المبادئ الإسلامية عن منهجية الحكم".

محبي الدين ياسين، الذي يتهمة مهاتير محمد بأنه وراء عملية طرده مع أربعة من رفاقه، من حزب "السكان الأصليين المتحد" الذي أسسه (مهاتير نفسه في العام 2016)؛ كان من مدرسة مهاتير، ثم تأثر بنجيب، لتلميح مهاتير السابق أيضاً، وكان يرى ما يراه بخصوص "إسلامية الحكم" لكنه صدم من وقائع فساد نجيب، فشق عصا الطاعة عليه فطرده الأخير من الحزب.

بعد خمسة أيام من استقالة مهاتير في الأسبوع الأخير من فبراير الماضي، بادر الملك إلى تعيين محبي الدين ياسين رئيساً تامناً



العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن

AI-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk